(التوابـع)

النـعـت

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الاسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ[1]

* التابع : هو الاسم المشارك لما قبله فى إعرابه مطلقًا .

فيدخل فى قولك : الاسم المشارك لما قبله فى إعرابه سائر التوابع ، وخبر المبتدإ نحو : زيد قائم ، وحال المنصوب نحو : ضربت زيدا مجردا . ويخرج بقولك مطلقا ، الخبر ، وحال المنصوب ، فإنهما لا يشاركان ما قبلهما فى إعرابه مطلقا ، بل فى بعض أحواله ، بخلاف ، التابع فإنه يشارك ما قبله فى سائر أحواله من الإعراب نحو : « مررت بزيدٍ الكريم »، ورأيت زيدًا الكريمَ » وجاءَ زيدٌ الكريمُ » .

والتابع على خمسة أنواع : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل .

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ[2]

* عَرَّفَ النعتَ بأنه التابع المكَمِّلُ متبوعَه ببيان صفةٍ من صِفَاتِه نحو : مررتُ

---

(١) «يتبع» فعل مضارع، «في الإعراب» جار ومجرور متعلق بيتبع، «الأسماء» مفعول به ليتبع، «الأول» نعت للأسماء، «نعت» فاعل يتبع، «وعطف، وتوكيد، وبدل» معطوفات على نعت.

واعلم أن الأسماء وحدها تجري فيها جميع أنواع التوابع، فلذلك خصها بالذكر، فلا يقدح في كلامه أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تجري في غير الأسماء، إذ المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجري في غير الأسماء، وذلك لا ينافي أن بعضها يجري في غير الأسماء.

ثم اعلم أن قوله «الأول» إشارة إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه، ومن أجل هذا امتنع في الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه، خلافًا للكوفيين، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعددًا، خلافًا لصاحب البديع.

(٢) «فالنعت» مبتدأ، «تابع» خبر المبتدأ، «متم» نعت لتابع، وفيه ضمير مستتر فاعل، «ما» اسم موصول: مفعول به لمتم، وجملة «سبق» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول، «بوسمه» بوسم : جارومجرور متعلق بمتم؛ ووسم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «أو وسم» معطوف على وسمه، ووسم مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، «به» جار ومجرور متعلق باعتلق، «اعتلق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

برجلٍ كريم ، أو من صفاتِ ما تعلّق به - وهو سببيُّه - نحو ، مَرَرْتُ برجلٍ كريمٍ أبوه ، فقولُه : « التابعُ » يشمل التوابع كلّها ، وقوله : « المكمل إلى آخره » مخرج لما عدا النعت من التوابع[١] .

والنعت يكون للتخصيص نحو : مررت بزيدٍ الخياطِ ، وللمدح نحو : مررت بزيدٍ الكريمِ ومنه قوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [فاتحة الكتاب : ١] ، وللذمّ نحو : مررت بزيدٍ الفاسقِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل : ٩٨] وللترحُم نحو : مررت بزيدٍ المسكين ، وللتأكيد نحو : «أمسِ الدّابرُ لا يَعُود » وقوله تعالى : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٢] [الحاقة : ١٣] .

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا
لِمَا تَلَا ، كـ «امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا»[٣]

* النعت يجب فيه أن يتبعَ ما قبلَه فى إعرابه ، وتَعْريفِه ، وتَنْكِيرِه نحو : مررتُ بقومٍ كُرَماء ، ومررت بزيدٍ الكريمِ ، فلا تُنْعَتُ المعرفةُ بالنكرةِ ، فلا تقول : ومررت بزيدٍ كريم ، ولا تُنْعَتُ النكرة بالمعرفةِ فلا تقول : مررت برجلِ الكريمِ .

---

(١) إنما خرج بقية التوابع بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق بالمتبوع ، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقًا ليدل على الذات وعلى المعنى القائم بها .
فإن قلت : فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين ، فالجواب : أنهما - وإن جاز ذلك فيهما - لا يُقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعًا .

(٢) إنما كان قوله : «واحدة» تأكيدًا ؛ لأن الواحدة مفهومة من «نفخة» بسبب تحول المصدر الذي هو النفخ إلى زنة المرة ؛ لأن «نفخة» ليس من المصادر التي وضعت مقترنة بالتاء كرحمة .

(٣) «وليعط» الواو عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يعط : فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، «في التعريف» جار ومجرور متعلق بيعط «والتنكير» معطوف على التعريف ، «ما» اسم موصول : مفعول ثان ليعط ، «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع مفعولًا ، وجملة «تلا» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما المجرورة محلًا باللام ، «كامرر» الكاف جارة لقول محذوف ، امرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «بقوم» جار ومجرور متعلق بامرر ، «كرما» صفة لقوم وأصله كرماء وقد قصره للضرورة .

وهو - لدى التوحيد، والتذكير، أو سواهما - كالفعل، فاقف ما قفوا[١]

* تقدم أن النعت لابد من مطابقته للمنعوت فى الإعراب والتعريف والتنكير، وأما مطابقته للمنعوت فى التوحيد وغيره؛ وهو التثنية، والجمع، والتذكير وغيره؛ وهو التأنيث، فحكمه فيها حكم الفعل.

فإن رفع ضميرا مستترا طابق المنعوت مطلقا، نحو: زيد رجل حسن، والزيدان رجلان حسنان، والزيدون رجال حسنون، وهند امرأة حسنة، والهندان امرأتان حستتان، والهندات نساءٌ حسنات، فيطابق فى التذكير والتأنيث: والإفراد، والتثنية، والجمع، كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت: رجل حَسُنَ، ورجلان حَسُنَا، ورجال حَسُنُوا، وامرأة حَسُنَت، وامرأتان حَسُنَتَا، ونساءٌ حَسُنَّ.

وإن رفع ظاهرا، كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما فى التثنية والجمع فيكون مفردًا، فيجرى مجرى الفعل إذا رفع ظاهرا فتقول: مررت برجل حسنةٍ أمُّه، كما تقول: حَسُنَتْ أمُّه، وبامرأتين حَسنٍ أبواهُما، وبرجال حَسَنٍ آباؤُهم، كما تقول حَسُنَ أبواهما، وحَسُنَ آباؤهم.

فالحاصل: أن النعت إذا رفع ضميرا طابق المنعوت فى أربعة من عشرة[٢]:

واحد من ألقاب الإعراب، وهى: الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف، والتنكير، وواحد من التذكير، والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع.

---

(١) «وهو» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، «لدى» ظرف متعلق بما يتعلق به الخبر الآتي، ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، ولدى مضاف و«التوحيد» مضاف إليه، «والتذكير» معطوف على التوحيد، «أو» عاطفة، «سواهما» سوى: معطوف على التذكير، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه، «كالفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو الضمير المنفصل، «فاقف» فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «ما» اسم موصول: مفعول به لاقف، وجملة «قفوا» من الفعل والفاعل لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مفعولًا، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: فاقف ما قفوه.

(٢) إذا لم يمنع من الموافقة في بعضها مانع، فالوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح ومكسال: لا يُؤنث ولو كان موصوفه مؤنثًا، وأفعل التفضيل المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجال، أو المجرد من أل والإضافة: لا يُثنَّى ولا يُجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعًا.

وإذا رفع ظاهرا طابقة فى اثنين من خمسة ؛ واحد من ألقاب الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، وأما الخمسة الباقية ، وهى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرا ، فإن أسند إلى مؤنث أنث ، وإن كان المنعوت مذكرًا ، وإن أسند إلى مذكر ذكر ، وإن كان المنعوت مؤنثا ، وإن أسند إلى مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع أفرد ، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك .

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ، كَذَا، وَذِي ، وَالْمُنْتَسِبْ[1]

لا يُنعتُ إلا بمشتقٍّ لفظًا أو تأويلا .

والمراد بالمشتقّ هنا ما أُخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل .

والمؤول بالمشتق كاسم الإشارة ، نحو : « مررت بزيدٍ هذَا » ؛ أى : المشار إليه ، وكذا ذو بمعنى صاحب ، والموصولة[2] ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ » ، أى صاحب مال ، « وبزيد ذُو قام » ، أى القائم ، والمنتسب نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيّ » ، أى مُنْتَسِبٍ إلى قريش .

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا[3]

---

(١) «وانعت» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «بمشتق» جار ومجرور متعلق بانعت، «كصعب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كصعب، «وذرب» معطوف على صعب، «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على مشتق، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه، «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كذا، والمراد بذا اسم الإشارة، «وذي، والمنتسب» معطوفان على «ذا»، والمراد بذي التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة.

(٢) قول الناظم «وذي» لا يشمل ذو الموصولة إلا على القول بأنها معربة، أما على القول ببنائها - وهو الفصيح - فكان يجب أن يقول «كذا، وذو» ومثل ذو الموصولة في جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بأل: كالذي والتي وفروعهما، وكذا أل الموصولة، بخلاف من وما وأي.

(٣) «ونعتوا» فعل وفاعل، «بجملة» جار ومجرور متعلق بنعتوا، «منكرًا» مفعول به لنعتوا، «فأعطيت» أعطى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى جملة، وهو المفعول الأول، «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأعطيت،

«فَسْلَخُ» صفة لليل، «ويَسْبَنِي» صفة للثيم، ولا يتعين ذلك لجواز كون «نَسْلَخُ»، «ويسبني» حالين، وأشار بقوله «فأعطيت ما أُعطِيَتْه خَبَرًا» إلى أنه لابد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف، وقد يحذف للدلالة عليه، كقوله:

[٢٨٧] وما أدري أغيّرهُمْ تَنائِ وطولُ الدهرِ أمْ مالٌ أصابُوا ؟!

التقدير: أم مال أصابوه، فحذف الهاءَ كقوله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] أى لا تجزى فيه، فحذف فيه.

وفى كيفية حذفه قولان: أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة، والثانى: أنه حذف على التدريج، فحذفت «فى»، أولا، فاتصل الضمير بالفعل فصار «تجزيه»، ثم حذف الضمير المتصل، فصار تَجْزِى.

عاملها، فكأن سببه حاصل في وقت مروره فقط، نعم يمكن أن يقال: إنه لو تحمل ومضى في هذه الحال فهو في غيرها أشد تحملًا، ولكن هذه دلالة التزامية، والدلالة الأولى وضعية.

٢٨٧ - البيت لجرير بن عطية، من كلمة له مطلعها:

أَلا أَبْلِغْ مُغَالَبَتِي وَقَوْلِي بَنِي عَمِّي ؛ فَقَدْ حَسُنَ الْعِتَابُ

اللغة: «تناء» بُعد، «طول الدهر» يروى في مكانه «وطول العهد...».

المعنى: يقول: أنا لا أعلم ما الذي غيَّر هؤلاء الأحبة، أهو التباعد وطول الزمن؟ أم الذي غيَّرهم مال أصابوه وحصلوا عليه، فأبطرهم الغنى، وأنساهم حقوق الألفة وواجب المودة؟.

الإعراب: «وما» نافية، «أدري» فعل مضارع - بمعنى أعلم - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «أغيرهم» الهمزة للاستفهام، وقد علّقت «درى» عن العمل فيما بعدها، غير: فعل ماض، هم: مفعول به، «تناء» فاعل غير، والجملة سدت مسد مفعولي أدري، «وطول» الواو عاطفة، طول: معطوف على تناء، وطول مضاف، و«العهد» مضاف إليه، «أم» عاطفة، وهي هنا متصلة، «مال» معطوف على طول الدهر، «أصابوا» فعل ماض وفاعله، والجملة في محل رفع صفة لمال، وقد حُذف المفعول، والأصل: أم مال أصابوه، وهذا الضمير هو الرابط بين جملة النعت والمنعوت.

الشاهد فيه: قوله «مال أصابوا» حيث أوقع الجملة نعتًا لما قبلها، وحذف الرابط الذي يربط النعت بالمنعوت، وأصل الكلام: مال أصابوه، والذي سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام، وأن العامل فيه فعل متصرف، والفعل المتصرف يتصرف فيه معموله بالتقديم وبالحذف.

ومثل هذا قول الشنفري الأزدي:

كأنَّ حفيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِها عَوازِبُ نَحْلٍ أخطأَ الغارَ مُطْنِفُ

تقدير هذا الكلام عندنا: أخطأ الغار مطنفها، أي دليلها، وبعض النحاة يقولون: أل في الغار عوض عن المضاف إليه، وأصل الكلام: أخطأ غارها.

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب
وإن أتت فالقول أضمر تُصب[1]

* لا تقع الجملة الطلبية صفة ، فلا تقول : « مررت برجل اضربه » وتقع خبرا خلافًا لابن الأنبارى ، فتقول : « زيدٌ إضْربْهُ » .

ولما كان قوله : « فأُعطيت ما أُعطيته خبرا » . يوهم أَن كُلَّ جُمْلَة وقعت خبرًا يجوز أن تقع صفة قال * **وامنع هنا إيقاع ذاتِ الطلب** * أى امنع « وقوعَ الجملة الطلبية فى باب النعت » ، وإن كان لا يمتنع فى باب الخبر ، ثم قال : فإن جاءَ ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية ، فيتخرج على إضمار القول ، ويكونُ المضمرُ صفةً ، والجملةُ الطلبيةُ معمولُ القولِ المضمر وذلك كقوله :

[٢٨٨] حتى إذا جَنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ
جَاءُوا بمَذْقٍ : هل رأَيت الذِّئْبَ قَطّ ؟

---

(١) «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «هنا» ظرف مكان متعلق بامنع، «إيقاع» مفعول به لامنع، وغيقاع مضاف و«ذات» مضاف إليه، وذات مضاف و«الطلب» مضاف إليه، «وإن» شرطية، «أتت» أتى : فعل ماض فعل الشرط، والتاء للتأنيث، «فالقول» الفاء واقعة في جواب الشرط، القول: مفعول مقدم على عامله، «أضمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر لأجل الرويّ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.

٢٨٨ البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم.

اللغة «جن الظلام» ستر كل شيء، والمراد أقبل، «اختلط» كناية عن انتشاره واتساعه، «مذق» هو اللبن الممزوج بالماء، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما؛ لأن فيه غبرة وكدرة.

المعنى يصف الراجز بالشح والبخل قومًا نزل بهم ضيفًا، فانتظروا عليه طويلًا حتى أقبل الليل بظلامه، ثم جاءوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه؛ لكدرته وغبرته، يريد أن الماء الذي خلطوه به كثير.

الإعراب «حتى» ابتدائية، «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، «جن» فعل ماض، «الظلام» فاعل جن، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجملة «اختلط» وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو، «جاءوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا، «بمذق» جار ومجرور متعلق بجاء، «هل» حرف استفهام، «رأيت» فعل ماض وفاعله، «الذئب» مفعول به لرأيت، «قط» استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام، وهو ظرف زمان مبني على الضم في

فظاهر هذا أن قولَه : « هل رأيت الذئب قط ؟» صفةٌ لمِذْقٍ ، وهى جملةٌ طلبيةٌ ، ولكن ليس هو على ظاهره ، بل « هل رأيت الذئبَ قَطّ » معمولٌ لقولٍ مُضْمَرٍ هو صفةٌ لمذْقٍ ، والتقدير : بمذقٍ مقولٍ فيه : هل رأيتَ الذئبَ قَطّ .

فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير فى « **الجملة الطلبية** » إذا وقعت فى باب الخبر ، فيكون تقدير قولك : « **زيدٌ اضربه** » زيدٌ مقول فيه : اضربه ؟ فالجواب : أن فيه خلافًا لمذهب ابن السراج والفارسى ، التزام ذلك ، ومذهب الأكثرين عدَمُ التزامِه .

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا[1]

* يكثر استعمال المصدر نعتًا ، نحو : « مررتُ برجلٍ عدلٍ » ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير فتقول : « مررت برجلٍ عدلٍ » ، وبرجلين عَدْلٍ ، وبرجالٍ عدلٍ ، وبامرأةٍ عدلٍ ، وبامرأتين عدلٍ ، وبنساءٍ عدلٍ ، والنعت به على خلاف الأصل ؛ لأنه يدلُّ على المعنى لا على صاحبه ، وهو مؤول : إما على وضع « **عدل** » موضع « **عادل** » ، أو على « **حذف مضاف** » ، والأصل : مررتُ برجلٍ ذى عَدْلٍ ، ثم حُذِفَ « ذى » وأقيم « عَدْلٌ » مُقَامَه ، وإما على « **المبالغة** » بجعل العين نفس المعنى مجازًا أو ادّعاءً[2] .

محل نصب متعلق برأي، وسكونه للوقف، وجملة «هل رأيت الذئب قط» في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق، والتقدير: بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

الشاهد فيه: قوله «بمذق هل رأيت... إلخ» فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتًا للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر، بل النعت قول محذوف، وهذه الجملة معمولة له، على ما بيناه في الإعراب، والقول يُحذف كثيرًا ويبقى معموله.

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر ؛ فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة؛ إذ لم يخالف في هذا إلا ابن الأنباري، والسر في هذا أن الخبر حكم، وأصله أن يكون مجهولًا فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام؛ أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه؛ فلا بد من أن يكون معلومًا للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها.

(١) «ونعتوا» فعل وفاعل، «بمصدر» جار ومجرور متعلق بنعتوا، «كثيرًا» نعت لمحذوف: أي نعتًا كثيرًا، «فالتزموا» فعل وفاعل، «الإفراد» مفعول به لالتزموا، «والتذكيرا» معطوف عليه.

(٢) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشتق، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات:

ونعتُ غيرِ واحدٍ : إذا اختلفْ فعاطفًا فرِّقْهُ، لا إذا ائتلفْ[١]

* إذا نُعت غيرُ الواحد : فإما أن يختلف النعت ، أو يتفق .

فإن اختلف وجب التفريق بالعطف ، فتقول : مررتُ بالزيدينِ : الكريمِ ، والبخيلِ ، وبرجالٍ : فقيهٍ ، وكاتبٍ ، وشاعرٍ .

وإن اتفق جيء به مثنى ، أو مجموعا ، نحو : مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء .

ونعتُ معمولَيْ وحيدَيْ معنًى
وعَمَلٍ ، أتبِعْ بغيرِ استثنا[٢]

* إذا نُعتَ معمولان لعاملين مُتَّحِدَي المعنى والعمل ، أُتبِعَ النعتُ المنعوتَ : رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا ، نحو ذهب زيدٌ ، وانطلق عَمْرٌو العاقلان ، وحَدَّثْتُ زيدًا ، وكلَّمْتُ عمرًا الكريمَيْن ، ومررت بزيدٍ وجُزْتُ على عمرٍو الصالحين .

فإن اختلف معنى العاملين ، أو عملهما وجب القطع ، وامتنع الإتباع ، فتقول :

أولها : أن المصدر الدال على الحدث أُطلق وأريد منه المشتق الذي هو الدال على الذات، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم.

وثانيها : أنه على تقدير مضاف، وهو على هذا مجاز بالحذف.

والثالث : أنه على المبالغة ، ولا مجاز في هذا .

(١) «نعت» مبتدأ، ونعت مضاف و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«واحد» مضاف إليه، «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، «اختلف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نعت واحد، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، «فعاطفًا» الفاء واقعة في جواب الشرط، عاطفًا : حال تقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله فرق، «فرقه» فرق : فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ، «لا» عاطفة، «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، وجملة «ائتلف» وفاعله المستتر فيه شرط إذا، والجواب محذوف.

(٢) «نعت» مفعول مقدم لقوله «أتبع» الآتي، ونعت مضاف و«معمولي» مضاف إليه، ومعمولي مضاف و«وحيدي» مضاف إليه، على تقدير موصوف محذوف، أي معمولي عاملين وحيدي، ووحيدي مضاف و«معنى» مضاف إليه، «وعمل» معطوف على معنى، «أتبع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «بغير» جار ومجرور متعلق بأتبع، وغير مضاف و«استثنا» مضاف إليه، وقصره للضرورة، والمراد : أتبع بغير استثناء معمولي عاملين متحدين في المعنى والعمل .

جاءَ زيد ، وذهب عمرو العاقلين بالنصب ، على إضمار فعل ، أَى : أَعنى العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدإ ، أَى : هما العاقلان ، وتقول : انطلق زيد ، وكلمت عمرًا الظريفين ، أَى : أَعنى الظريفين ، أَو الظريفان ، أَى : هما الظريفَان ، ومررت بزيد وجاوزت خالدا الكاتبين ، أَو الكاتبان .

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ[1]

* إِذا تكررت النعوت ، وكان المنعوت لا يتضح إِلا بها جميعِها وجب إِتباعها كلها ؛ فتقول : «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَقِيهِ الشاعر الكاتب» .

وَاقْطَعْ أَوِ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا ، أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا[2]

* إِذا كان المنعوت متضحا بدونها كلها جاز فيها جميعها الإِتباع ، والقطع[3] ،

---

(١) «وإن» شرطية ، «نعوت» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : أي وإن كثرت نعوت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جزم فعل الشرط ، «كثرت» كثر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى نعوت ، والجملة لا محل لها مفسرة ، «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق ، وجملة «تلت» وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال ، «مفتقرًا» مفعول به لتلت ، «لذكرهن» الجار والمجرور متعل وذكر مضاف والضمير مضاف إليه ، «أتبعت» أتبع : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي ، والتاء للتأنيث ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) «واقطع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «أو» عاطفة ، «اتبع» معطوف على اقطع ، «إن» شرطية ، «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المنعوت ، «معينًا» خبر يكن ، «بدونها» الجار والمجرور متعلق بمعين ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه ، «أو» عاطفة «بعضها» بعض : مفعول مقدم لاقطع ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه ، «اقطع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «معلنًا» حال من الضمير المستتر في اقطع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٣) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ، وتعلم - مع ذلك - أن القصد من نعت المعرفة توضيحها ، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها ، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها ، لا جرم كان نعت المعرفة على التفصيل الذي ذكره الشارح : إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب في جميعها الإتباع ، وإن احتاج إلى بعضها وجب في ذلك البعض الإتباع وجاز فيما عداه الإتباع والقطع ، وأما النكرة فيجب في واحد من نعوتها الإتباع ، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع ؛ لأن التخصيص المقصود بنعت النكرة لا يستدعي أكثر من نعت واحد .